المراقب المالي
AL MORAKEB AL MALI
SINCE 1991

## ١٥١ مليار دولار الاحتياجات التمويلية لدول الخليج

## فولسفاغن من القمة الى القاع

## ارباح وخسائر المصارف العربية

**ملف خاص**
**البطاقات المصرفية في لبنان**

غرفة طرابلس والشمال تكرّم اللواء عباس ابراهيم

نبيل بزاري: تغطية المخاطر وتأمين التمويل

CIBL
COGENT INSURANCE BROKERS L.L.C.

# د. بسام الفرّن
## القدرة على الإلهام ورصد التحديات ورسم الرؤى المستقبلية

المراقب المالي
تصدر عن شركة
المراقب غروب ش.م.ل.
اسبوعية تصدر مؤقتاً شهرية

رئيس التحرير - المدير المسؤول
مارون مسلم

مديرة التحرير التنفيذي:
زلى يونس

سكرتير التحرير التنفيذي:
هادي بوشعيا

الادارة والتحرير والاشتراكات والاعلانات
اوتوستراد بيروت - طرابلس
منطقة ذوق مصبح
سنتر مزيارة - بلوك ب - الطابق الاول
هاتف: ٢١٠٩٣٢ - ٢١٠٩٢٩ - ٩٦١ - ٩ +
خلوي: ٧٢٠٠٦٨ - ٣ - ٩٦١ +
فاكس: ٢٢٣٧٠٣ - ٩ - ٩٦١+
ص.ب.: ٥٣٠ ذوق مكايل - لبنان

بريد الكتروني (e-mail)
gm@almorakebgroup.com
pr1@almorakebgroup.com
am@almorakebgroup.com

موقعنا على شبكة الانترنت
www.almorakebgroup.com

طباعة: المطبعة العربية
التوزيع في لبنان: شركة الشرق الأوسط لتوزيع الصحف والمطبوعات

الاشتراك ١٠٠ دولار اميركي داخل لبنان
٢٠٠ دولار اميركي خارج لبنان بما فيها أجور البريد

للراغبين في الاشتراك من خارج لبنان يرجى ارسال شك بقيمة ٢٠٠ دولار اميركي أو ما يعادلها الى الحساب التالي:
بنك بيروت - فرع غدير - لبنان
المراقب غروب حساب رقم:
١١٤٠١٣٢٦٧٣٩٠٠

ثمن النسخة:
في لبنان: ٧،٥٠٠ ل.ل.
في الخارج: مصر ٣٠ جنيه - الاردن ٥ دينار - قطر ٢٥ ريالاً - السعودية ٢٥ ريالاً - الكويت ٢ دينار - الامارات ٢٥ درهماً - البحرين ٣ دينار - سلطنة عمان ٣ ريال - سورية ٢٠٠ ل.س.

Cyprus 3 pounds - Australia 10A$ - U.K. 2 Pounds- France (٣ Euro) - Germany - Greece - Italy - Spain - Switzerland 14F.S. - U.S.A. 2 $U.S.



FSC www.fsc.org
MIX Paper from responsible sources
FSC® C106903

افتتاحية
- التحول الاقتصادي النوعي... للاستمرار والنمو ٧

اقتصاديات
- لقاءات خليل في واشنطن اثر الاجراءات الخليجية ٨
- تداعيات الجمود السياسي
- فساد وممارسات سوكلين ٩
- الدين العام يتجاوز ٧٠ مليار دولار
- نسناس يلتقي وفد التجارة العالمية ١٠
- تصنيف الاقتصاد القطري
- الاحتياجات التمويلية للخليج ١٢
- اصول ابو ظبي قوية
- وحدة تنظيمية للرقابة في دبي ١٣

مصارف
- مرصد المصارف ١٦
- بيع ٤٠٪ من حصة هيرميس في الاعتماد اللبناني ٣٨
- ببلوس يستحوذ على فرعون وشيحا ٤٠
- المؤتمر المالي والمصرفي - العراقي ٢٠١٦ ٤٣
- الجاف: المحرك للعملية التنموية ٤٨
- الحسني: تطوير القطاع ٥٠
- بزاري: تغطية المخاطر ٥٢
- الحنظل، المهدي، مصطاف والخطيب ٥٤
- ناشور، الزيدي وفرحان عن المؤتمر ٥٦
- تكريم المشاركين في المؤتمر ٥٨

الملف
- ٢،٥٥ مليون بطاقة في لبنان ٦١
- بدير: عصر التجارة الإلكترونية ٦٢
- عوده يطلق تقنيات وسائل أمان ٦٤
- شهوان: مزايا نوعية ٦٦
- وهبه: معايير عالمية ٦٨
- الانتقال الى الدفع الإلكتروني ٧٠
- ندوة مخاطر الجرائم الإلكترونية ٧٢

صناعة،تجارة، عقارات
- مرصد الصناعة ٧٦
- د. الفرن: رسم الرؤى الاستراتيجية ٨٢
- مرصد التجارة ٨٨
- ابراهيم في غرفة طرابلس ٩٠
- مذكرة تفاهم ٩٢
- لطيف: المنتجات الذكية ٩٤
- مرصد العقارات ٩٦

معلوماتية
- مرصد المعلوماتية ١٠٢
- دكاش: انجازات كبيرة ١٠٤
- اوكي تبدع مع طابعات برو سيريز ١٠٦
- مرصد الاتصالات ١٠٩

نقل، سياحة، نشاطات
- مرصد النقل البحري ١١٢
- حركة مرفأ بيروت ١١٦
- مرصد السيارات ١١٨
- فولكسفاغن... السقوط الى القاع ١٢٢
- مرصد السياحة ١٢٤

المراقب الأخير
- زمكحل: عوامل النجاح ١٢٨

أصدر الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، بصفته حاكماً لإمارة دبي، القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بشأن النظام المالي لحكومة دبي، بهدف مواكبة التطور المستمر في مجال إدارة المال العام، بما في ذلك إدارة الموازنة العامة لحكومة الإمارة، والرقابة على الإيرادات والنفقات والأصول الحكومية لجميع الجهات الحكومية الخاضعة لهذا القانون.

هنيئاً لنا نحن كلبنانيين بوجود شيء ما يثلج قلوبنا ويعزي نفوسنا في بلد كثرت فيه معالم الفساد وذاع فيه عصر الانحطاط. غبطتنا اليوم تتمثل بالقاطرة العلمية، المتميزة بريادتها والغنية بمعالم اقسامها وتجهيزاتها وعنصرها البشري، وهي لا زالت حية ترزق وحاضرة في مجمع الجامعة اللبنانية في الحدث.

انه بحقيقة الأمر وبشهادة القاصي والداني الدكتور بسام الفرن مدير عام معهد البحوث الصناعية الذي يرى أن المعهد يهدف للارتقاء الى مستوى أعلى من الخبرات والمعرفة وتحسين الأداء وصولاً الى تحقيق الهدف المشترك المنشود وهو نمو الاقتصاد الوطني وحماية المواطن اللبناني. كما بات المعهد يمثل حاجة كبيرة على الصعيد الوطني لكونه يلبي طلبات الوزارات والإدارات العامة، الى جانب تلبيته الخدمات الاقتصادية والصناعية والبحثية والاختبارية للقطاع الخاص والصناعي بوجه خاص.

إن فضيحة الغش في العوادم لدى "فولكسفاغن" سوف تدرس يوماً ما في الكتب كمثال على الأزمات. ولن يكون تناول تلك الفضيحة في هذا الصدد يحمل أي طرح جيد بالطبع.

في هذا السياق، قال هانز غيرد بوده، مدير الاتصال (العلاقات العامة) لدى "فولكسفاغن" منذ شهر أيلول/سبتمبر الماضي: كان الأمر يشبه تسونامي، حيث الآلاف من المكالمات والرسائل الواردة في الوقت نفسه. في أزمة كهذه، لم تكن الشركة مستعدة لها بحال، ولم نكن نعرف الطريق الصحيح للخروج منها"، مشيراً الى استمرار مفاوضات الشركة مع الحكومات الأجنبية.

ولقد كان سقوطاً فادحاً بالنسبة للشركة ذات السمعة الممتدة لأجيال طويلة من حيث البراعة في تكوين الصورة الصديقة والودية لدى العملاء.

# معهد البحوث الصناعية سياسة تطويرية وتحديثية وبحثية ورقابية وفق أعلى المستويات والمعايير الدولية

هنيئاً لنا نحن كلبنانيين بوجود شيء ما يثلج قلوبنا ويعزي نفوسنا في بلد كثرت فيه معالم الفساد وذاع فيه عصر الانحطاط. غبطتنا اليوم تتمثل بالقاطرة العلمية، المتميزة بريادتها والغنية بمعالم اقسامها وتجهيزاتها وعنصرها البشري. وهي لا زالت حية ترزق وحاضرة في مجمع الجامعة اللبنانية في الحدث.

اما من يقف وراء هذا المشروع المشع لا بدّ له أن يكون من عالم آخر بعدما قبل التحدي التعجيزي لبثّ الحياة من جديد في جسم كان يرقد بسلام، ولكن ايمانه بذاته ورهانه على مكتسباته العلمية والثقافية وعلاقاته الشخصية عبّد الطريق أمامه لينعشه ويعيد الأمل بأنه سيعيد تسطير التاريخ كما فعله في سنواته الأولى في ستينيات القرن الماضي. فارتقى بهذه القاطرة الى مكانة علمية مشعة، ليس فقط في لبنان، وانما على الصعيدين العربي والعالمي، وجعلها على تواصل دائم في تبادل العلم والمعلومات، مع كبريات المؤسسات والمنظمات العالمية لا سيما الاوروبية المتخصصة، في سياق من التقدير لها واعتمادها كمؤسسة عالمية ذات صدقية معروفة.

انه بحقيقة الأمر وبشهادة القاصي والداني الدكتور بسام الفرنّ مدير عام معهد البحوث الصناعية الذي يرى أن المعهد يهدف للارتقاء الى مستوى أعلى من الخبرات والمعرفة وتحسين الأداء وصولاً الى تحقيق الهدف المشترك المنشود وهو نمو الاقتصاد الوطني وحماية المواطن اللبناني. كما بات المعهد يمثّل حاجة كبيرة على الصعيد الوطني لكونه يلبي طلبات الوزارات والإدارات العامة، إلى جانب تلبيته الخدمات الاقتصادية والصناعية والبحثية والاختبارية للقطاع الخاص والصناعي بوجه خاص. فنراه يخدم وزارة الاقتصاد والتجارة لناحية مسؤوليته عن إجراء الفحوص المخبرية للقمح المستورد. كما يجري سائر الفحوص لغالبية المنتجات المستوردة والمصنعة محلياً. ووصل المعهد الى مرتبة مهمة جداً على صعيد البحث العلمي واجراء الاختبارات تطبيقاً للمواصفات الدولية وللمواصفات الوطنية الصادرة عن مؤسسة المقاييس والمواصفات "ليبنور". كما أصبح المعهد حائزاً على شهادات اعتماد دولية من منظمات ومختبرات دولية، بما يؤدي الى الاعتراف الدولي بشهادة المطابقة الصادرة عنه.

نشاط المعهد في خدمة الاقتصاد والتجارة والصناعة ومختلف الأنشطة الاقتصادية.

يولي معهد البحوث الصناعية أهمية كبيرة للصناعيين وللصناعة اللبنانية. ولقد ابرم منذ نحو سبعة اعوام اتفاقاً مع جمعية الصناعيين اللبنانيين منح الصناعيين من خلاله حسماً بقيمة ٥٠٪ على التكاليف الخاصة بالتحاليل المخبرية كافة وفق اللائحة المعتمدة في المعهد منذ اكثر من عشر سنوات.

وهناك الكثير الذي سنكتشفه في سيرة نجاح هذا الصرح الصناعي العلمي المهني والعالمي في خلال اللقاء:

■ تابعنا آخر زيارة قام بها الوزيرين آلان حكيم وحسين الحاج حسن وزيارات سابقة لمسؤولين على المستويات كافة، الجميع أشاد بهذا المعهد وصرحوا انه بلغ مرتبة متقدّمة جداً على صعيد البحث العلمي واجراء الإختبارات وفق أعلى المعايير الدولية. انتم لطالما جمعتم في عملكم بين القطاع العام والقطاع الخاص وحسب ما قلتم انه أقرب الى القطاع الخاص منه الى القطاع العام...

نود بداية منكم اجراء مطالعة عن أبرز المراحل التي قطعتموها وصولاً الى الريادية في العمل؟ كيف يمكنكم تلخيص ابرزها؟

- لا بدّ بداية، من اجراء سرد تاريخي لمعهد البحوث الصناعية الذي أنشيء في العام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ بموجب اتفاق بين الحكومة اللبنانية آنذاك والحكومة الأميركية. وهناك دلالة كبيرة على تدشين المعهد في شهر آذار/مارس من العام ١٩٥٣ تزامناً مع تدشين The Weizmann Institute في إسرائيل، الذي يعتبر أكبر مركز أبحاث يبيع الولايات المتحدة الأميركية كل ما هو متعلّق بصناعة التكنولوجيا. في حين أن معهد البحوث الصناعية في لبنان، حين كان اسمه في السابق المعهد الصناعي، وقد شهد عصراً ذهبياً حينما كان يدعم الدورات ويجري عدداً كبيراً منها ولعلّ كثيرة هي الصناعات العربية التي تمّت دراستها، وأنشئت من خلال معهد البحوث الصناعية في لبنان. في ذلك الوقت وتحديداً في أواخر خمسينيات القرن الماضي وبداية الستينيات لمعت الدراسات التي أجريت من خلال تعاون لبناني - أميركي في حينها لإطلاق مصانع في ألمانيا واهراءات الكويت. ومن بعدها أتت مرحلة الحرب الأهلية التي عصفت بلبنان لمدة ٢٥ عاماً وقضت بالتالي على معهد البحوث الصناعية نهائياً. في العام ١٩٩٧، كان يعمل في المعهد ١٢ موظفاً، في وقت كنت أتابع فيه الواقع الصناعي اللبناني، من خلال موقعي في مجلس الإنماء والإعمار حيث كنت أشغل منصب مدير القطاع الصناعي والزراعي والبيئي، ولطالما كنت أنادي بأن القطاع الصناعي هو قطاع أساسي في البلاد وأحد القطاعات المنتجة بحيث ليس باستطاعة أي بلد على وجه المعمورة أن يعيش من دون وجود صناعة وطنية. وفي خلال السنوات ١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨ تباعاً أجريت دراسات عدة تقضي بأهمية فصل قطاع الصناعة وتحويله الى وزارة مستقلة ترعى شؤونه بعدما كان محسوباً على وزارة الصناعة والنفط آنذاك وكان قطاع النفط طاغياً على الصناعة في حينها. وعمدت الى اجراء الدراسة هذه مع الوزير أسعد رزق في العام ١٩٩١ الذي عمل على فصل وزارة الصناعة وأصبحت مستقلة على غرار جميع دول العالم. وكان الأهم برأيي لهذه الوزارة أن تصبح وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، الأمر الذي جوبه بمعارضة سياسية كبيرة آنذاك من قبل مجلس الوزراء ورفضوا الأمر، ولكن وقفوا على وزارة التجارة مع وزارة الاقتصاد التي أساساً عارضتها، ولكن في العام ١٩٩٧ انتهى الموضوع للإبقاء على وزارة الصناعة بدون التجارة.

لكن هذا القانون الذي عملنا عليه كان له أن ربط معهد البحوث الصناعية بوزارة الصناعة كون رئيس مجلس ادارة المعهد وزيراً للصناعة وبطبيعة الحال مؤسسة المقاييس والمواصفات. آنذاك سعيت الى انشاء مؤسسة جديدة وهي المجلس اللبناني للاعتماد الذي يتمحور دوره حول اعتماد جميع المختبرات والمؤسسات التي تتعاطى رقابة النوعية في لبنان. في ذاك الوقت عُرض عليّ أن استلم معهد البحوث الصناعية وكان ذلك خياراً مأسوياً بالنسبة لي الى حدّ ابداء عدم رغبتي بمغادرة مجلس الانماء والاعمار، ولكن عدلت عن رأيي وقبلت التحدّي انطلاقاً من تاريخ المعهد الحافل والمشرّف الذي شهدته ستينيات القرن الماضي. وكان هذا المعهد حاجة وطنية كبيرة في ظل الفراغ الكبير الذي ولّده تعطيله، بحيث كان دوره محطّم ومحبط بالكامل، بحيث لا وجود لأموال فيه ولا لموظفين ولا أجهزة. فتعهّدت على نفسي ووضعت خطة عمل وأمهلت ذاتي مدة عامين وكانت تلك الخطة مبنية على ٣ عناصر رئيسية. العنصر الأول تجلى بالكوادر البشرية، والثاني كان التجهيزات، أما العنصر الثالث هو خطة مستقبلية لإعادة ترميم كل المباني التي يتألف منها المعهد واعادة هيكلتها من الأساس في ظل غياب أي تمويل من الدولة اللبنانية، واتكلت في حينها على العلاقات الشخصية التي تربطني بعدد من الدول والسفارات ومعارفي في مجلس الانماء والاعمار لتأمين التمويل اللازم وتوفير التجهيزات الأساسية والضرورية. وكان كل همّي مصبوب على الوصول الى الاكتفاء الذاتي في خلال عامين. وأذكر تماماً قول أحد الوزراء لي في احد الاجتماعات "هذه مبالغة ورهان كبير". وهذا ما حدث فعلاً استلمت في العام ١٩٩٨ مهامي ومع بلوغ العام ٢٠٠٠ كان المعهد يتمتع باكتفاء ذاتي في حين أن تجهيزات المعهد في العام ١٩٩٨ كانت لا تتعدى ١٠٠ الف دولار أميركي لتصل في العام ٢٠٠٠ الى ٤ ملايين دولار أميركي.

■ كيف عملتم؟

- وقتما تسلّمت مهامي في معهد البحوث الصناعية كان معدل أعمار الموظفين فيه ٦٥ عاماً كما كانت أعمار ٤ الى ٥ موظفين تتراوح بين ٦٥ و ٧٠ عاماً. في العام ٢٠٠٠ وصل عدد الموظفين الى ٣٨. وفي حقيقة الأمر، أن ما عملت عليه كان الإتيان بموظفين لبنانيين مغتربين في فرنسا وأستراليا ودول عديدة أخرى لا يعرفون لبنان حتى. وتمكنت من خلق نواة فريق العمل وفق منظومة وذهنية تفكير مختلفة تماماً عمّا هو سائد في جميع مؤسسات الدولة. اليوم يضم المعهد ١٨ لبنانياً منهم لا يتقنون اللغة العربية ولا يتحدثونها حتى، وقد عملت كثيراً على رعاية موضوع الموظفين وايلائه أهمية قصوى، وبعدما رفعت علاقاتي الشخصية من خلال مجلس الإنماء والإعمار والسفارات وحصلت على هبات لتجهيز المختبرات. كان لدينا مختبر الـ (التحاليل الجرثومية Microbiology) الذي لم يكن موجوداً في لبنان حصلنا عليه كهبة أميركية، فضلاً عن مركز التلحيم الذي تقدر قيمته بـ٣ ملايين دولار أميركي حصلنا عليه كهبة فرنسية، بالإضافة الى مختبرات البترول كهبة بلجيكية. لقد بنيت كل شيء من الصفر تقريباً في المعهد من خلال علاقاتي الشخصية والدعم المالي من المؤسسات والجهات الدولية للتجهيزات ومختبرات المعهد من خلال الهبات.

أما اليوم تقدّر قيمة المعهد الفعلية بحدود ٤٥ مليار ليرة لبنانية تشكّل الهبات منها ما نسبته ٩٠٪.

■ لعلّ أهم مسألة تكمن في العنصر البشري، ما السبيل الذي تتبعونه للحفاظ عليه وتطويره سواء من خلال دورات تدريبية أو غيرها ولعلّ أهم مسألة في العنصر البشري هي الرواتب حيث تأتيه إغراءات من الخارج للحصول على خدماته؟

- باعتقادي الشخصي هناك طرق عدة لإدارة الموارد البشرية، منها ما يتعلق بموضوع الدوام وهذه معاناة معظم المؤسسات في العالم، وهناك طرق أخرى تقتضي بمعاملة هذا الكادر أو ذاك على أنه مساهم وهذه الطريقة تعتريها الكثير من السلبيات أما الطريقة الثالثة تقضي بمعاملته كفرد من العائلة، ولعلّ هذه الطريقة هي التي تسود نهج التعاطي السائد في معهد البحوث الصناعية بحيث ان كل موظف يعتبر نفسه فرداً من عائلة كبيرة. كما أننا نعمل، اقصد هنا العناصر خارج الكادرات العليا، بمعدّل ٥٠ ساعة في الأسبوع ما يعني أكثر من القطاع الخاص. أما الكادرات العليا والوسطى فتعمل بمعدّل ٦٠ الى ٧٠ ساعة في الأسبوع. ولا نتّبع سياسة الساعات الإضافية Over Time لأنها باعتقادي الشخصي أسهل طريقة لتراخي الموظف عن تأدية مهامه خلال ساعات العمل الفعلية فيؤجل الأعمال ويراكمها ليستفيد من الساعات الإضافية ويتقاضى أجرها. لذلك عمدت الى خلق نظام انتاجية ما يسمّى بالـFresh Benefits. لذا أعمد الى دفع علاوات Bonus للموظفين في آخر كل عام كلّ حسب تقييمه، والتقييم يخضع لمحاسبة دقيقة وفق انجازات هذا الموظف أو ذاك. وهذه العلاوة تعطي حافزاً كبيراً يضاف اليه خلق ما يسمى بالمرونة Flexibility مثل الحصول على تأمين خاص غير الضمان الإجتماعي. كما أننا

■ في العام ١٩٩٨ تجهيزات المعهد كانت لا تتعدى ١٠٠ الف دولار أميركي لتصل في العام ٢٠٠٠ الى ٤ ملايين دولار أميركي

■ تقدّر قيمة المعهد الفعلية بحدود ٤٥ مليار ليرة لبنانية تشكّل الهبات منها ما نسبته ٩٠٪

■ معهد البحوث الصناعية وليد جهود فريق عمل متجانس قدّم الكثير من التضحيات

كل عامين نقوم بترقية الموظف درجة واحدة، بحيث ان سلّم الرتب والرواتب في المعهد أعلى من مثيله السائد في القطاع العام ولكن طبعاً أدنى من نظيره في القطاع الخاص. أضف الى ذلك كله أن الموظف يعمل وفق جو ونمط عمل مريح جداً وهذا ما هو أهم. واليوم جميع من يعمل في المعهد يشعرون يطمئنّون للإستمرارية مهما حصل. لأن طريقة التعاطي السليمة مع الموارد البشرية تعود بالربح على الجميع، فضلاً عن التسهيلات الكبيرة التي يحصل عليها موظفو المعهد من قبل المصارف التي نتعامل معها. الدوام الفعلي في معهد البحوث الصناعية يبدأ من الساعة ٧ صباحاً وينتهي في تمام ٤ من بعد الظهر، وهناك موظفين يأتون باكراً ومنهم من يغادر متأخراً بين ٥ و٦ و٧ مساءً ومنهم من يأتون الى المعهد في خلال عطلة نهاية الأسبوع، لأنهم يدركون مبدأ الالتزام والمسؤولية وأن النجاح في حياة المرء ليست لذاته وانما لما يصبّ بحق مجتمعه. وهذه الذهنية وروحية العمل سعيت جاهداً على خلقها داخلهم.

**■ ما هو جديد معهد البحوث الصناعية على صعيد الدورات التدريبية؟**

- في كل عام نضع نصب أعيننا هدفاً معيناً، وهو أنه يجب بحدوده الدنيا مشاركة واخضاع ٢٥٪ من موظفي المعهد لدورات منها داخلية بحكم اتفاقات مع شركات تجري عمليات تدقيق حسابات وسواها ودورات أخرى خارج لبنان. ٨٠٪ من كوادر المعهد لأقله ثلاثة أيام تدريب تجري الدورات إما داخلياً وإما خارجياً والكثير منها خارج لبنان على سبيل المثال لا الحصر، أجرينا العام الماضي ٢٥٠ مشاركة لـ١٦٠ موظفاً اي بمعدل مشاركتان أو حتى مشاركتان ونصف لكل موظف من ١٦٠ موظفاً تراوحت مدة هذه الدورات بين يومين وشهرين. وهذا يعني أننا اليوم كقطاع عام نفكّر بجدوى اجراء دورات ومشاركة الموظفين فيها بغية رفع سقف الإنتاجية لديهم.

**■ على صعيد المعنّات، ذكرتم أن نسبة 90٪ منها أتت على شكل هبات.. هل تستطيعون من خلال هذه الهبات مواكبة التطوّرات في هذا المجال علماً أن الشهادات الدولية محلياً معترف بها عالمياً؟**

- حينما تكون لدينا العناصر المؤهلة وتكون على دراية بما تريده أعتقد أن الأمور تكون سهلة، وحينما يرى الموظف أن المدير العام يمتلك رؤية خمسية يطمئن والعكس صحيح. لطالما كنا سباقين في هذا المجال ولدينا نظرة مستقبلية استشرافية. والدليل على ذلك أن معظم الأجهزة المتوافرة في معهد البحوث الصناعية اللبناني لا توجد في المختبرات الأوروبية. وهذا الأمر دفع بالمعهد وبعض رؤساء المختبرات فيه لتبوؤ مراكز ريادية كمدراء ابحاث ومواصفات بمنظمات دولية وسواها وكذلك ساعد أن يضفي على الأبحاث المجرية داخل المعهد صفة الإعتماد من قبل منظمات دولية في سائر أنحاء العالم كما تجري هذه المنظمات أبحاثاً في معهد البحوث الصناعية اللبناني تكون عاجزة عن اجرائها في أماكن أخرى حول العالم. لبنان هو البلد الوحيد غير المتواجد في قارة أوروبا وفي الوقت ذاته عضو في اتحاد المختبرات الاوروبية وهذا أمر بمنتهى الروعة وما يعني اننا مميزون كما أننا الوحيدون في منطقة الشرق والخليج اعضاء في المنظمة الدولية لعلوم وتكنولوجيا الحبوب ICC وتجدر الإشارة الى أن رئيس المختبر المركزي لبحوث الحبوب والدقيق والخبز في معهد البحوث الصناعية المهندس أمين الجبيلي تمّ تعيينه مديراً تقنياً مساعداً في هذه المنظمة.

اذاً كلّ هذه الإنتسابات التي تعتبر صعبة دليل جدارة عالية ونجاح عالمي لمعهد البحوث الصناعية. يذكر أن منذ حوالي عام انضم لبنان الى الاتحاد العالمي للمختبرات والذي يعتبر أعلى مرجعية دولية في حين أن منظمات اوروبية ودولية عاجزة عن الانضمام الى هذا الاتحاد. وهذا أمر نفخر به لأننا في معهد البحوث الصناعية نواكب التطوّر وبغية تحقيق النجاح يجب ان يكون سبّاقاً.

مع الزميلين مارون مسلّم وكريستل حبيب

**■ كيف يتمّ ترجمة كل هذه النجاحات على المستويات كافة والإستراتيجية في خدمة الصناعة والمجتمع والاقتصاد اللبناني؟**

- يجب مقاربة هذا الموضوع وفق ثلاثة مستويات، المستوى الأول يتمثّل بالصناعيين الذي لهم دور كبير في هذا المعهد الذي يضطلع بواجبات تجاههم والعكس صحيح. ولعلّ الجميع يعلم أنه منذ سبع سنوات حينما اتخذت قراراً في أحد مجالس الإدارات يقضي بدعم جميع الإختبارات التي يجريها الصناعيون بنسبة ٥٠٪ أي نصف الكلفة، هذا الأمر يعتبر انجازاً كبيراً، ومثال على ذلك أنه اذا كانت كلفة الفحص ٢٠ دولاراً يدفع الصناعي مبلغ ١٠ دولارات فقط ما يعني في المقابل خسارة يتكبّدها المعهد ونحاول تغطيتها من أماكن أخرى. كما أننا نساعد الصناعيين عبر سبل عدة تبدأ بتحسين نوعية انتاجهم من خلال مختبراتنا، فضلاً عن مساعدتهم بمسالة الطباعة والتغليف، لأن جميعنا يعلم أن أغلبية الصناعات والسلع الغذائية في لبنان كانت تواجه مشاكل كثيرة في موضوع التغليف، بالإضافة الى المساعدة في قضية البحث عن منتجات جديدة، يضاف الى ذلك أطلاق مراكز تخصصية داخل المعهد أحدها مع الاتحاد الأوروبي واسمه المركز اللبناني الأوروبي للتحديث الصناعي (ELCIM)، وتبعها خطوة ثانية تمثلت بخلق مركز ثان اسمه المركز اللبناني للإنتاجية النظيفة الأنظف (LCPC) بالتعاون مع وزارة البيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، وتلا ذلك مركز ثالث اسمه الشراكة والتعاقد من الباطن (SPX) وآخر رابع تحت اسم CIT مركز الإبتكار والتكنولوجيا (CIT)، بحيث تأتي هذه المراكز الأربعة لتؤكد أن هدفنا الاقتصاد اللبناني أولاً وأخيراً وخلق فرص عمل للشباب اللبناني فيها ومن خلالها. الى ذلك اطلقنا برنامج نجوم العلوم (Stars Of Science) في قطر للمساعدة في موضوع الإبتكار وافتتحنا مديرية كاملة متكاملة في هذا السياق أجرت ٨٠٠ دراسة بغية تقييم ٨٠٠ مصنع في لبنان واعداد اقتراحات لها لتحسين أوضاعها، بالإضافة الى مساعدات من مصرف لبنان، كلّ ذلك كان من خلال مركز التحديث الصناعي. ومن ثم تبيّن لنا من خلال المركز اللبناني للإنتاجية النظيفة الأنظف أن عدداً كبيراً من مصانع لبنان تشهد هدراً كبيراً بالكهرباء والمياه والطاقة والبخار والمواد الأولية وحتى النصف أولية، فعمد هذا المركز الى اجراء وإطلاق ٤ دراسات حول ٤ مصانع في لبنان وبخلاصة هذه الدراسات قدمنا المشورة لأصحاب هذه المصانع بوجوب استثمار مبلغ معيّن للحدّ من الهدر والإفادة من ذلك بغية درّ أموال إضافية لهم.

كلّ هذه الخدمات لا تتعلّق بالصناعيين فقط وانما تشتمل على تطبيق المواصفات والالتزام البيئي وتلافياً لإغراق الأسواق اللبنانية ببضائع غير مطابقة... ولعلّ كل ذلك يعود بالنفع على صحة المستهلك اللبناني وتالياً الاقتصاد الوطني، الأمر الذي خلق وكرّس عامل الثقة بين الصناعيين والمستهلك اللبناني وجرّد الصناعات المستوردة من المنافسة على الأسعار الضعيفة لأنها لا تتمتع بالنوعية.

**■ على صعيد الاقتصاد الكلي Macroeconomic... اليوم في ظل العولمة والعمل الذي يقوم به وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم حول الإتفاقيات التجارية بين لبنان والاتحاد الأوروبي- باعتقادكم الى أي حدّ قادرة هذه الصناعات على الإستمرار؟ وما هو دوركم في توجيه الصناعات اذا كان لها مستقبل أولاً؟ وكيف ستساعدونهم على التصدير خارج لبنان على غرار الدول العربية أو الأسواق الأوروبية؟**

- من وجهة نظري لا أوافق نهائياً حول ما يحكى من قبل الصناعيين عن الأكلاف العالية لديهم من ضمان وطاقة وأجور موظفين ومزاعمهم حول عدم القدرة على التصدير الى الخارج، كل هذا كلام يجافي الحقيقة! لأن من يقوم بتصدير حاوية أدوية بقيمة ١٠٠ ألف دولار أميركي ويدفع مبلغ ٣٠٠ دولار أميركي للنقل هذه ليست خسارة. وتساءل هنا لماذا لا يعمد الصناعيّون الى تأسيس شركة شحن خاصة بهم.

لأنه ببساطة بتنا نتطلع الى الأسواق العربية على أنها وجهة صادراتنا وأن كلفة الطاقة لديها أدنى بكثير ويوظفون عمالة من الهند وسريلانكا لأنه ظناً منا أن شعوبهم لا تحتاج للعمل، واذا ما استمرينا بهذا النمط من التفكير بأن السوق الوحيدة لصادراتنا هي دول الخليج العربي، فلن نصل الى أي نتيجة ولن نحقق أي تقدّم يُذكر في هذا السياق. والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا النظر فقط الى السوق العربي والخليجي على أنها الأسواق الوحيدة لصادراتنا في حين أن الجميع يعلم أن الصناعات اللبنانية تصدّر الى أوروبا وأميركا وكما لدينا حجماً كبيراً من الصادرات تذهب باتجاه الى هذه الدول، حيث يمكننا تحقيق أرباح كبيرة فيها تشكل أضعاف تلك المحققة في الدول الأخرى. ونصيحتي للصناعي تتمحور حول تحسين وجهات صادراته.

**■ لكن لا يجب ان ننسَ أن هناك الكثير من المصانع الأوروبية والأميركية تنقل أعمالها الى منطقة الشرق الأقصى بغية خفض الأكلاف؟**

- صحيح، ولكن ليس على مستوى الصناعات الغذائية، وأودّ أن انبّه من مغبة التوجه الى سوق واحدة فقط ولعلّ أكبر دليل على ذلك هو تحشر وندم أصحاب كبريات المصانع والمعامل الأميركية التي توجهت فقط الى سوق الشرق الأقصى بعدما تخارجوا من السوق الإفريقية.

اذا باختصار شديد لماذا لا نتطلع الى الأسواق محتملة النمو. جميعنا يعرف أن كلفة الإنتاج مرتفعة في كل من الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا، والسؤال الذي أطرحه من خلال منبركم لماذا لا ننتج النوعية ونصدّرها؟ بحيث أن كلفة الانتاج لدينا منخفضة وعلى سبيل المثال لا الحصر فلتقم الدولة اللبنانية بإبرام اتفاق يقضي بالزامية استيراد منتجات لبنانية مقابل الاستيراد من دول معيّنة... لذلك، باختصار شديد أقول أن جانباً من مشكلتنا تكمن في ضعف عمليات المفاوضة.

تجدر الإشارة هنا أنه لدينا قطاعات ضمن فلك الصناعة

اللبنانية لا تتعدى قيمة الطاقة المستهلكة لإنتاجها نسبة ٢٪ يقابلها صناعات تنطوي على استهلاك مكثّف للطاقة وهي غير قادرة على مضاربة ومنافسة الصناعات الصينية وحتى اليونانية. باعتقادي ليس هذا مستقبل لبنان الصناعي.

**■ انتم كقطاع عام الا تضطلعون بالمسؤولية.. كيف يتمّ منح تراخيص انشاء لـ 1500 مصنع بلاستيك مثلاً؟**

- بداية لا بدّ من التذكير أنه في العام ١٩٩٠، وقبل انضمامي لمعهد البحوث الصناعية، كان لدي مشروع سبق وعرضته على عدد من الوزراء المتعاقبين بدءاً من الوزير أسعد رزق مروراً بالوزير شاهي برسوميان ومن ثم الوزير الراحل نديم سالم وصولاً الى الوزير الراحل جورج افرام، والقاضي بوجوب ارتباط مسألة منح التراخيص في هذا الصدد بدراسات جدوى تظهر مدى قابلية انشاء هذا المصنع أو ذاك للإستمرار أو لا. ولكن، للأسف جوبه هذا المشروع بالرفض من قبل مجلس الوزراء باعتبار أن لبنان سوق مفتوحة على الجميع، علماً أن اعتقادي الشخصي يتعارض مع هذا المبدأ بحيث لا بد من توافر حدّ أدنى ينطلق من أرضية القبول بوجود مصنع وديمومته لمدة ١٠ سنوات شرط تحقيق الأرباح لا بوجود مصنع لعامين فقط ودخوله تالياً في عجز.

**■ ما هو رأيكم من موضوع دعم الصناعات المحليّة؟**

- باعتقادي الشخصي، أن القرارات التي أطلقتها وزارة الصناعة بالتعاون مع مصرف لبنان ومجلس الوزراء تعتبر ممتازة وتشكّل انجازاً كبيراً بحدّ ذاته. بدءاً من الإعفاء من الضريبة مروراً من إعفاء الصادرات اللبنانية وصولاً الى القروض المدعومة من مصرف لبنان كلها أمور تثلج القلب وتعطي زخماً جديداً لانعاش القطاع الصناعي عموماً.

**■ في ما يتعلّق بالتطوير والأبحاث، الى أي حدّ تساعدون الصناعيين في مواضيع معينة لتطوير انتاجهم؟**

- في بادىء الأمر لا بد من التذكير بأن مهمة معهد البحوث الصناعية إصدار واعداد واطلاق الأبحاث، ولكن عبارة أبحاث ليست كلمة عابرة وانما تتطلب توفّر العناصر من الكوادر البشرية والمختبرات المؤهلة ويجب توافر البنى التحتية في هذا المجال، فضلاً عن وجوب توافر شعبة علاقات دولية حتى يتمّ ملء فراغ معين لدينا. نحن نفخر بتواجد كل هذه المقوّمات والأسس والمتوفّرة وفق مستويات عالية جداً. أما ما ينقصنا فقط هو إطلاق الصناعي لفكرته. إذاً البحث يحتاج نفساً طويلاً وتمويلاً أيضاً لأننا في نهاية المطاف لسنا مصرفاً.

**■ الى أي حدّ يعتبر معهد البحوث الصناعية قريباً من صناعة المعلوماتية؟**

في واقع الأمر، نحن نعتبر أوّل من خلق ما يسمى بالكتلة أو المجموعة (Cluster) والتي أطلقنا عليها تسمية "مجموعة البرمجيات" (Software Cluster)، وعملنا على جمع ١٧ شركة لبنانية التي تجتمع داخل المعهد وهذه الوحدة Unit يتم تمويلها ذاتياً من قبل المعهد. في الواقع لقد عملنا كثيراً على صناعة المعلوماتية.

**■ اين انتم من حملة الوزير وائل أبو فاعور الصحية؟**

- في حقيقة الأمر، الجميع يعلم أن الحملة التي أطلقها وزير الصحة وائل أبو فاعور وباشر بتنفيذها، وهو مشكور على ذلك، لم يكن قادراً على ادخالها حيّز التنفيذ العملي والميداني لولا معهد البحوث الصناعية، لأن جميع الإختبارات العينية الناتجة عن حملة سلامة الغذاء أتت الى إستلام المعهد ما يفوق الـ ١١٠٠٠ عينة منها ٢٧٤٩ مباشرة من وزارة الصحة أجريت داخل المعهد أي ما يعادل ٢٧٩٤ عيّنة خضعت للتحاليل، لأنه في نهاية الأمر كان يجب القيام بشيء في إطار الحفاظ على سلامة الغذاء في لبنان.

أود أن أذكر هنا أننا في الماضي تحديداً في العام ١٩٩٨ طرحنا وعملنا على انجاز الكثير من المواضيع المتعلّقة بسلامة الغذاء والطاقة المتجددة وسواها الكثير وكان يجب أن تبصر النور وتدخل حيّز التطبيق في حينه. وأجدد ملاحظاتي حول هذه الحملة وبعض الشوائب التي طالتها بحيث كان يجب حدوث كثير من الأمور كذلك بالنسبة لمسائل كثيرة كان يجب أن تُطرح على جهة علمية لإبداء رأيها فيها تحديداً حول كيفية التعاطي والسبل المتبعة. اليوم جميع دول العالم تتطلع وتشدّد على سبل وأسس التعاطي مع مسألة سلامة الغذاء، بحيث لا يمكن لشخص واحد اصدار القرارات في البلاد، وكان يجدر في حينه عرض النتائج التي خلصت اليها التحاليل التي أجريت على مراكز قوية. وأؤكد لكم أن النتائج الصادرة عن العينات التي خضعت للتحاليل في المعهد هي الوحيدة الصحيحة نتائج مرجعية ولا أود التشكيك بصدقية وصحية بقية التحاليل فهم أحرار.

مما لا شك فيه أن الحملة كانت جيّدة وقد دعمنا الوزير أبو فاعور في خلالها، ولكن كان يجب وضع آلية لتستند على أساسها مسألة اتخاذ القرارات العلمية لا أن تكون قرارات مستندة على نتيجة معينة في ظرف معيّن.

**■ ما هي أهم مشاريعكم المستقبلية؟**

- دشّنا مكتباً للمعهد في غرفة التجارة والصناعة في ٢٣ آذار/مارس الماضي، وباعتقادي الشخصي أن مبنى التجارة والصناعة يشكّل الجامع وصلة الوصل لجميع الهيئات الاقتصادية في لبنان. وحينما فاتحني رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير في هذا الموضوع سارعنا الى طرحه على طاولة مجلس الإدارة إنطلاقاً من جدواه والجو الاقتصادي الجامع الذي تنطوي عليه غرفة التجارة والصناعة التي تضم في آن جميع الغرف الاقتصادية والإمتيازات Franchise وغرفة التجارة العربية وغرفة التجارة الدولية، وجمعية الصناعيين... وبهذا التواجد للمعهد تتم إزالة الأعذار التي تذرّع بها البعض انطلاقاً من كون المعهد بعيداً منهم. كما نعمل على إطلاق خدمة مكننة جميع المعاملات والدفع الإلكتروني. والجدير بالذكر الى أنه سيكون للمعهد مبنى جديد متفرّع عن المبنى الأساسي.

**■ قال وزير الإقتصاد والتجارة آلان حكيم خلال زيارته الأخيرة الى المعهد "أن المعهد أصبح اليوم في قمة التطوّر والنشاط، وهو مدعاة فخر لنا، كما أننا نفتخر بالموارد البشرية العاملة فيه وخصوصاً المدير العام"- ماذا يعني لكم هذا الكلام؟**

- مشكور معالي الوزير آلان حكيم على كلمته هذه وقد سارعت الى التوجه بالشكر له في هذا السياق، وقد أبديت إصراري على دعوة الوزراء لزيارة هذا المعهد ليطلعوا عليه عن كثب وليتعرّفوا ميدانياً على حسن سير الأعمال فيه والنهج والسياسة التي ينشط وفقها بغية التوقف عن إصدار الأحكام المجحفة والخاطئة فيه. لأنه في نهاية المطاف، يجب أن يعلم الجميع أن معهد البحوث الصناعية ليس ملكاً أو حكراً لأحد ولا يتوقّف نشاطه عند شخص واحد.

لقد بنينا هذه المؤسسة المتميّزة خدمة لمصلحة البلاد وتنطوي أهدافها على أسس نبيلة وسامية. وما يجدر التنويه به أنه حينما أتى الوزير حكيم الى المعهد وعاينه قال أنه يشعر وكأنه ليس في لبنان، كذلك الأمر بالنسبة للوزير الحاج حسن الذي عقّب قائلاً أن المعهد حاجة لا غنى عنها، في حين أكد وزير البيئة محمد المشنوق أنه يعرف المعهد ولكنه لم يكن على دراية بمدى التزامه المواضيع البيئية ومراعاتها لاقصى الدرجات وسواها الكثير من الإشادات التي تصب في هذه الخانة... ولعلّ كل هذه الشهادات التي تؤكد على الحالة والسياسة التطويرية والتحديثية والبحثية والرقابية للمعهد وفق أعلى المستويات والمعايير الدولية هي وليدة جهود فريق عمل متجانس قدّم الكثير من التضحيات، فردياً وجماعياً، بغية إيصال هذا الصرح الى هذه المكانة المتميّزة التي بات يحتلّها والقيم المضافة والتفاضلية التي يشكّلها.

**■ هل ربحتم التحديات؟**

- نعم، أقولها بكل فخر، وأنا مستمر بالتحديات، لأنه حينما تغيب عن المرء التحديات المصحوبة برؤية مستقبلية يبدأ بالذوبان والتلاشي وتتوقف مسيرة النمو والتقدّم والإزدهار.

**■ نعمل على إطلاق خدمة إنجاز الملفات الجمركية إلكترونياً بما فيها الدفع الإلكتروني وMobile Application أتمتة جميع المعاملات والدفع الإلكتروني**

**■ النتائج الصادرة عن العينات التي خضعت للتحاليل في المعهد هي نتائج مرجعية الوحيدة الصحيحة**

**■ منح الصناعيين حسماً بقيمة ٥٠٪ على التكاليف الخاصة بالتحاليل المخبرية**

IRI

معهد البحوث الصناعية

ELCIM Euro-Lebanese Centre for Industrial Modernisation

CIT Centre for Innovation & Technology

BSTP-L

FOSTErinMED Fostering Solar Technology in the Mediterranean Area

LEBANON SOFTSHORE THE SOFTWARE CLUSTER

# الخدمات

## المختبرات

التحاليل الكيميائية

التحاليل الفيزيوكيميائية

التحاليل الجرثومية

الطلاء والتغليف

البترول ومشتقاته

النسيج والجلود والمطاط

المختبر المركزي لبحوث الحبوب والدقيق والخبز

تحاليل المياه

الهندسة المدنية وميكانيك التربة

الهندسة الميكانيكية

الهندسة الكهربائية

المترولوجيا والمعايرة

سخانات على الطاقة الشمسية

تدوير غاز التبريد

## المركز اللبناني للتلحيم

التدريب، الكفاءة، المراقبة والتدقيق

وإصدار الشهادات

الفحوص الإتلافية

PRODUCT CERTIFICATION IRI

## تدقيق ومراقبة

الحقل الصناعي

تنفيذ المراسيم القانونية

## شهادات

شهادات للانظمة

شهادات مطابقة المنتجات

شهادات للاشخاص

مبنى معهد البحوث الصناعية، مجمّع الجامعة اللبنانية، الحدت (بعبدا) – لبنان – ص.ب. ١١-٢٨٠٦ بيروت

تلفاكس ٤٦٧٨٣١ ٥ ٩٦١+ – خليوي ٢٨٦٣٤٠ ٣ ٩٦١ +

info@iri.org.lb - www.iri.org.lb


ANDROID iPhone